التعليم الفرنسي في الجزائر: سيدي بلعباس نموذجا.

د. محمد بوشنافي*

مقدمة: ركزت فرنسا منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر كل جهودها على إخضاع وتدجين الجزائريين وجعل وجودها حقيقة وقدرا مفروضا عليهم، فاستعملت لأجل ذلك كل السبل والوسائل منها القمعية كالتقتيل الجماعي أو سلب الأراضي والتهجير القسري للسكان نحو المناطق القاحلة والجبلية، وفي أحيان أخرى لجأ رواد الفكر الاستعماري إلى أساليب الليونة والمخادعة بهدف جلب السكان إلى فرنسا ودفعهم إلى التعايش جنبا إلى جنب مع المعمرين الدخلاء، رغم أن القوانين صنفتهم في درجة أدنى من هؤلاء، ومن هذه الوسائل الماكرة نذكر التعليم الفرنسي، الذي كان من الوسائل الخطيرة التي لجأ إليها الاستعمار.

تتفق كثير من المصادر على أنه عند دخول فرنسا إلى الجزائر وجدت تعليما دينيا يرتكز على تلقين المتعلم علوم الفقه والحديث وتحفيظ القرآن الكريم، وذلك في مؤسسات دينية بسيطة تتمثل أساسا في الكتاتيب والزوايا والمساجد.

عملت فرنسا على نشر التعليم في المناطق التي خضعت لسيطرتها، وخاصة المدن، ومنها مدينة سيدي بلعباس التي بنيت في الأربعينيات من القرن التاسع عشر في سهل مكرة الخصب، كما اعتبرت أحد المراكز الرئيسية للاستيطان الأوربي.

ركزت الإدارة الاستعمارية في بداية الأمر على التعليم الابتدائي، فحسب التقارير الفرنسية وجد ألفي قسم لتعليم الأطفال كانت منتشرة في مختلف الزوايا والكتاتيب. أما أولى المدارس التي بنتها فرنسا في الجزائر فأطلقت عليها المدارس الإسلامية-الفرنسية **Musulmanes-Françaises**، ففي عام **1836** تم بناء مدرسة بمدينة الجزائر، وتلتها مدارس أخرى في عام **1850** في كل من وهران وعنابة وقسنطينة ومستغانم، كما عملت في نفس الوقت على تشجيع الأطفال الجزائريين على الالتحاق بها ونشرها عبر كامل البلاد من

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس.

خلال مشروع ضخم خطط له ليمتد إلى غاية عام1965، ومضمونه إنشاء مائتي ألف قسم سنويا لتمكين أبناء المعمرين والجزائريين على السواء من التمدرس، ثم تدعم هذا المشروع بمرسوم 5 مارس 1949 الذي أحدث تغييرا جذريا في منظومة التعليم الابتدائي من خلال دمج التعليم الأوربي مع التعليم العربي الإسلامي وإلغاء كل مظاهر التمييز بينهما[1].

ما يجب الإشارة إليه في هذا المجال أنه قبل صدور هذا المرسوم وجدت في الجزائر نوعين من المدارس، المدارس الأوربية والمدارس الأهلية، وحسب إحصائيات عام 1944 استقبل النوع الأول منها 160000 تلميذ، منهم 40000 تلميذ جزائري، أي الربع أما ثلاثة أرباع الأخرى فتتشكل من أبناء المعمرين، في حين استقبل النوع الثاني 92000 تلميذ منهم 90000 تلميذ جزائري، أي أن مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية في عام 1944 حسب هذه الإحصائيات، أوربيون وجزائريون، كان 252000 تلميذا، منهم 122000 تلميذا من أبناء المعمرين، وهذا الرقم يشكل 90% من مجموع أولئك الذين بلغوا سن التمدرس، في حين لم يزد عدد الجزائريين على 130000 تلميذ، وهو رقم لا يشكل إلا نسبة 8% من مجموع أبناء الجزائريين الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة، أي أن نسبة هائلة منهم لم تلتحق بمقاعد الدراسة، فكان هذا الوضع سببا لإصدار مرسوم عام 1949 السابق الذكر[2].

لم يختلف الوضع كثيرا في مدينة سيدي بلعباس عن باقي المدن الأخرى، حيث حظي أبناء المعمرين بتعليم نوعي ومتميز، فحسب الإحصائيات كان عددهم 577 تلميذا في عام 1857 ثم ارتفع إلى 862 تلميذا في عام 1867 ليصل إلى 2529 في عام 1877، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد عدد الأوربيين الوافدين إلى المنطقة للاستقرار بها، ويمكننا أن نستدل بهذه الإحصائيات لإبراز أهمية المدينة في المشروع الاستيطاني الفرنسي[3]:

*بلغ عددهم 4618 أوربيا وفق عملية إحصاء أجري بتاريخ 31 ديسمبر 1859، يضاف إليهم 641 شخصا موزعين بين الجزائريين والزنوج واليهود، موزعين كالآتي[4]:

2157 فرنسيا- 2046 إسبانيا- 147 إيطاليا- 13 مالطيا- 56 بلجيكيا وهولنديا- 168 ألمانيا- 19بولونيا- 6 سويسريين- انجليزيان (2)- روسيان (2)- مولدافي واحد- فلاك (روماني) واحد- 102 عربي (جزائري)- 148 زنجي- 391 إسرائيلي.

وإذا كان عدد التلاميذ الأوربيين قد عرف تزايدا ملحوظا خلال القرن التاسع عشر للأسباب السالفة الذكر، فإن عدد التلاميذ الجزائريين الذين التحقوا بالمدارس الفرنسية خلال نفس الحقبة بقي ضئيلا جدا، ويمكننا أن نرجع أسباب ذلك إلى موقف سكان المنطقة من المستعمر، ونعني قبائل بني عامر التي اضطرت للهجرة إلى المغرب الأقصى في عام **1845** استجابة لدعوة البوحميدي الولهاصي كدعم لجهاد الأمير عبد القادر، حيث تركت هذه القبائل أراضيها الخصبة وممتلكاتها التي استولى عليها الفرنسيون بكل سهولة، خاصة وأن الجنرال بيجو كان قد أصدر قرارا يتضمن الاستيلاء على كل الممتلكات العقارية التابعة للقبائل التي هاجرت إلى الصحراء أو المغرب[5]. ولما عادت هذه القبائل وجدت أن أراضيها قد استولى عليها المستوطنون الذين بنوا القرى والمدارس ذات النمط الفرنسي فأصبحوا مجرد عمال بسطاء لدى هؤلاء يكنون كرها دفينا لهم، كما رفضوا إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس التي أطلقوا عليها "مدارس الرومي"[6]، والجدول التالي يبين لنا أهم فروع قبائل بني عامر التي هاجرت إلى المغرب وتاريخ عودتها[7]:

الفروع	تاريخ الذهاب	تاريخ الرجوع
أولاد إبراهيم والعمارنة	1845	1849
أولاد سليمان	1845	//
دوعي عيسى	1845	1849
أولاد سيدي علي بن يوب	1845	1849
الجعافرة والمحاميد	1845	1847
أولاد بالغ	1845	1849
أولاد سيدي خليفة	1845	//
الحجز	1845	1848
الجعافرة بن جعفر	1845	//

تطرح هذه الأرقام والإحصائيات مشكلة عدد الجزائريين الذين التحقوا بالمدارس الفرنسية، في بلعباس خاصة والجزائر عامة، ولماذا بقي عددهم ضئيلا طيلة الفترة الاستعمارية.

ما يجب الإشارة إليه أن فرنسا عملت جاهدة لترغيب الجزائريين الالتحاق بالمدارس الفرنسية، من خلال إصلاح "التعليم الأهلي"، ومن أمثلة هذه الإصلاحات ما جاء به "جول فيري" الذي جاء بفكرة "المدرسة الجمهورية" التي أوكلت إليها مهمة تكوين طبقة متعلمة من الجزائريين، ولكن من الدرجة الثانية، أي أعوانا فقط، فهي لا تكون الأطباء والمعلمين والقضاة بل مساعديهم[8].

أما فيما يخص عدد الجزائريين الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية، فإن معظم المصادر تتفق على أن عددهم كان ضئيلا جدا، خاصة خلال القرن التاسع عشر أمام رفض الجزائريين إرسال أبنائهم إلى جانب سياسة التجهيل التي طبقتها فرنسا خلال ذلك القرن، فأضحى تطور المدرسة الفرنسية في الجزائر بطيئا وضعيفا، فعلى سبيل المثال لم نجد في المدارس العربية-الفرنسية عام 1880 سوى 1500 تلميذا مسلما[9]. وهذا أصدرت فرنسا مرسوما في عام 1882 نص في مادته الثانية على وجوب بناء عدد من المدارس في كل بلدية لاستقبال أبناء الجزائريين (الذكور دون الإناث)، ففي مدينة سيدي بلعباس على سبيل المثال لم يجد هذا القرار مجالا للتطبيق إلا بعد أربعين سنة من تاريخ صدوره، مع زيارة الرئيس الفرنسي إلى المدينة و صدور قرار نص على بناء أول مدرسة أهلية في المدينة[10].

عرفت هذه الوضعية وهذا الموقف من المدرسة الفرنسية تحولا جذريا مع مطلع القرن العشرين، فأصبح الجزائريون يدفعون بأبنائهم للالتحاق بالمدارس الفرنسية، وكان وراء هذا التغير أسباب عديدة، ولعل أبرزها ظاهرة النزوح الريفي للجزائريين نحو المدن، حيث عرفت هذه الأخيرة تزايدا مضطربا في عدد سكانها، وهذه الزيادة لم تكن مرتبطة بالزيادة الطبيعية للمجتمع آنذاك، ولا بالحيوية الاقتصادية التي عرفتها المدينة، بل ترجع أساسا إلى المشاكل التي عانى منها الريف الجزائري طيلة القرن التاسع عشر، وبالتالي تزايد وتيرة الهجرة إلى المدن بعدما اضطر السكان إلى ترك الدشرة أو الدوار واللجوء إلى المدينة بحثا عن لقمة العيش وبحثا عن العمل[11]. ولتأكيد هذه الفكرة، أي تحول المجتمع من ريفي إلى مدني، نلاحظ أنه في عام 1886 كان عدد سكان الريف يشكلون 14 مرة أكثر من سكان المدن، ثم تراجع إلى 11 مرة في عام 1911، ثم إلى سبع مرات في سنة 1931 وخمس مرات في عام 1948، ولم يزد عن 4,5 مرة في عام 1954[12].

تبين لنا هذه الإحصائيات أن نسبة تزايد سكان المدن كانت جد هامة، خاصة مع ارتفاع وتيرة الهجرة الريفية، ومن أهم المدن التي استقبلت أعدادا هامة من هؤلاء النازحين كانت مدينة سيدي بلعباس التي اعتبرت مركزا هاما للاحتلال واستقرار المعمرين بها بأعداد كبيرة، حيث شكلوا ثلث سكان المنطقة كلها، وذلك لأنها كانت محاطة بأراض خصبة ذات مردود زراعي كبير ومتنوع، فحسب إحصاء أجرته السلطات الفرنسية في عام 1959، في حين أن عدد الأوربيين لم يزد في نفس الفترة إلا ب4700 نسمة، وهذا ما نستخلصه من الجدول التالي(13):

	1948	1954	1959
المسلمون	29900	43957	64000
الأوربيون	34500	36675	39200
المجموع	64400	80632	103200

كان لهذا الواقع الديمغرافي أثره البارز والمباشر على نسبة المتعلمين في المرحلة الابتدائية بالمدينة، فرغم تزايد عدد السكان الجزائريين داخل المدينة، إذ فاق عدد السكان الأوربيين، إلا أن نسبة تمدرسهم بقية قليلة في ظل نمو ديمغرافي نشيط، ويمكننا أن نستخلص ذلك من خلال المعطيات التالية التي تبين لنا عدد الأطفال المتمدرسين بالمدينة(14):

الأصناف	ذكور	إناث	المجموع
مسلمون	3350	2089	5439
غير المسلمين	3662	2580	6242
المجموع	7012	4669	11681

عندما نحلل هذه الإحصائيات نلاحظ أن عدد أبناء الجزائريين الذين كانوا يدرسون بالمدارس الابتدائية كان قليلا مقارنة بأبناء المعمرين، رغم أن عددهم كان أكثر من عدد الأوربيين بزيادة بلغت 24800 نسمة، وتزداد هذه الأرقام تناقصا إذا اقتصرت على الإناث دون الذكور، كما أن الإحصائيات الواردة في تقرير عام 1959 دلت على أن نسبة الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة كان معتبرا، كما سنوضحه لاحقا.

رافق تزايد عدد سكان المدن آنذاك ارتفاع في وتيرة النمو السكاني حيث قدرت الزيادة الطبيعية السنوية بمائتي ألف مولود، ونتيجة لهذا الوضع تزايد عدد الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة، إلا أن الواقع كان يبين غير ذلك حيث بقيت نسبة الجزائريين قليلة جدا فلم تزد على 16% خلال واحد و أربعين سنة (ما بين 1914 و1955)، وهذا ما يؤكده الجدول التالي[15]:

السنوات	عدد التلاميذ	النسبة المئوية
1914	47200 تلميذا	%5
1930	68000 تلميذا	%6
1944	110000 تلميذا	%8,8
1954-53	302000 تلميذا	%14,60
1955	307000 تلميذا	%15,40

وإذا رجعنا مرة أخرى إلى التقرير الذي أنجزته السلطات الاستعمارية عن الوضع العام في مدينة سيدي بلعباس في عام 1959، نتوصل إلى أن أكبر نسبة من الجزائريين الذين سكنوا المدينة كانوا من فئة الأطفال والشباب، فبلغت نسب الفئات العمرية كالتالي[16]:

- الأطفال ما بين 0 و 14 سنة شكلوا نسبة 38,31% من مجموع الجزائريين في المدينة.
- الشباب ما بين 15 و20 سنة شكلت نسبة 13,46%.
- الكهول ما بين 21 و60 سنة شكلوا نسبة 41,21%.
- الشيوخ الأكثر من 60سنة لم تزد نسبتهم على 7%.

تبين لنا هذه النسب تسارعا في وتيرة الإنجاب بين السكان الجزائريين في المدينة، وهذا قد يرجع ربما إلى تحسن المستوى المعيشي لهؤلاء مقارنة بأوضاعهم في الريف، كما تبين لنا من جهة أخرى أن حوالي 50% من سكان المدينة كان من المفروض أن يلتحقوا بكل مراحل التعليم الفرنسي، غير أن الواقع يؤكد غير ذلك.

ما يمكن أن نستنتجه من الإحصائيات السالفة الذكر أن إصلاحات فرنسا في مجال التعليم، وخاصة استراتيجيتها لتوفير مقعد دراسي لكل طفل جزائري أثبتت فشلها، وأن ادعاءها بنشر التعليم الرسمي الفرنسي بين الجزائريين لم يكن إلا شعارا ظاهريا فقط، ففي الواقع بقيت تفرض

قيودا وتمييزا فيما يخص التحاق هؤلاء بالمدارس الفرنسية، فمثلا حددت اللجنة العليا للإصلاح الإسلامي في عام 1943 عدد الأطفال الجزائريين الذين بلغوا السن القانونية للالتحاق بالمدرسة ب 1250000 طفلا، وفي نفس الوقت وضعت مشروعا يهدف إلى تمكين مليون طفل جزائري من مقعد دراسي أي بمتوسط 20000 قسم كان يجب بناؤها، وهذا ما يجعل القسم الواحد يستوعب 50 تلميذا[17]، لكن يظهر أن هذا المشروع بقي حبرا على ورق، ولم يطبق في الواقع.

إن ما يؤكد هذا الرأي أن نسبة الأطفال الجزائريين الملتحقين بالمدارس الفرنسية، اختلفت من منطقة لأخرى، فالفرص لم تمنح لكل الأطفال بالتساوي، وهذا ما تبينه الإحصائيات فمثلا كان أطفال مقاطعتي الجزائر وقسنطينة أوفر حظا من نظرائهم في مقاطعة وهران وهذا خلال الموسم الدراسي لعام 1932-1933، حيث خصصت الإدارة الاستعمارية قسما واحدا لكل خمسة عشرة ألف تلميذ جزائري في مدينة باتنة، وقسما واحدا لما بين خمسة آلاف وستة آلاف بغرداية، وقسما واحدا لكل 27000 بمدينة الجزائر، في حين خصص قسم واحد لكل 38000 تلميذا في مدينة سيدي بلعباس[18].

هناك مجال آخر يسترعي الانتباه، وهو على علاقة وطيدة بقضية العدد، إنها قضية المنشآت القاعدية التي كان من المفروض أن تستقبل هذا العدد من التلاميذ، ونعني بها المدارس الابتدائية، فحسب تقرير رسمي بلغ عددها 2570 مدرسة في عام 1954 ضمت 11880 قسما بما فيها الأقسام التحضيرية، وكانت تستوعب 465000 تلميذا منهم 323000 تلميذا جزائريا، منهم 88000 فتاة أي ما نسبته 27,24% من مجموع الجزائريين الملتحقين بالمدارس الفرنسية[19]، ويظهر أن هذا العدد من الأقسام لم يكن كافيا لاستقبال الأعداد المتزايدة من أبناء الجزائريين.

وفي مدينة سيدي بلعباس تم بناء أول مدرسة ابتدائية عام 1878، إنها مدرسة "بول بيرت Paul Bert " (ابن باديس حاليا)، وقد بنيت في الحي الأوربي وسط المدينة، وبعد مدة من الزمن بنيت بجانبها مدرسة أخرى، فأصبحت هناك مدرسة للذكور وأخرى للإناث[20]، أما فيما يخص الأحياء العربية التي بنيت على أطراف المدينة فلم تتوفر على أي مدرسة لفترة طويلة من الزمن، رغم أن سياسة فرنسا كانت ترتكز على بناء مدرسة بمجرد احتلال منطقة أو

تأسيس تجمع سكاني، غير أن هذا التأسيس ارتبط أساسا بتواجد المعمرين، في حين بقيت المناطق التي يقطنها الجزائريون خالية منها، وبعبارة أخرى أن التعليم الرسمي الفرنسي توقف حيث يتوقف استيطان المعمرين، أي أنه كان مرافقا للسياسة الاستعمارية وأحد أدواتها الخطيرة والفتاكة.

كان من نتائج هذه السياسة التمييزية التي انتهجتها فرنسا، أن أصبحت الأحياء الأوربية في المدينة عام 1930 تضم ثمانية مدارس للذكور تضم بين جدرانها واحدا وأربعين قسما وثمانية مدارس للإناث بها سبعة وثلاثين قسما وقسمين تحضيريين[21]. إلا أن ما يجب الإشارة إليه أنه بعد زيارة الرئيس الفرنسي "ميليران **Millerand** " للمدينة في يوم 16 أبريل 1922 رفقة الوالي العام للجزائر "ستيغ **M.M Steeg**" ووزير التربية آنذاك "ليون بيرار **Léon Bérard**"، صرح رئيس البلدية "غاستون ليزبون **Gaston Lisbon** " أن المدينة تتوفر على عدد هام من المنشآت التربوية، ووعد بأنه سيتم بناء مدرسة للأهالي "**Ecole indigène**" ومدرسة للعلوم الفلاحية (بنيت في عام 1930 بعدما خصصت لها مساحة واحد وتسعين هكتارا)، هذا إلى جانب ورشات للتكوين المهني، والغاية من كل ذلك حسبه نشر التعليم الفرنسي وتمكينه للجميع بدون تمييز، كما أكد كذلك على الرسالة الحضارية لفرنسا في الجزائر[22]. و فيما يخص الوعد ببناء مدرسة للأهالي فقد تم ذلك في أرض الواقع عام 1927، أي بعد تأخر دام اثنين و أربعين سنة من صدور قانون 1885 الذي نص على نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين[23]، وهذا رغم الطابع الأوربي للمدينة.

ويمكننا أن نؤكد على ميزة طبعت التعليم الفرنسي في الجزائر عامة وسيدي بلعباس خاصة، إنها العنصرية والتمييز بين التلاميذ أبناء الأوربيين ونظرائهم أبناء الجزائريين، ونلمس ذلك من خلال الإمكانيات التي وفرتها الإدارة للطرفين، فلقد سهلت لأبناء المعمرين كل العقبات للالتحاق بالمدرسة في حين كانت فرص الجزائريين ضئيلة جدا أو شبه منعدمة، وقد نلمس هذا الحيف والاختلال في أعداد الأقسام التي وفرتها لهم، وخاصة بعد عام 1932 لما تزايد إقبال الجزائريين على التعليم الفرنسي، فمثلا لم يوجد إلا قسمين بمنطقة سفيزف، وقسم واحد بتلاغ، وثمانية أقسام في مدينة سيدي بلعباس، يضاف إليها خمسة أقسام متواجدة بمدرسة "تيرغو **Turgot**" والواقعة على الحدود الفاصلة بين الأحياء الأوربية والأحياء العربية، وكان

يؤمها أبناء العرب واليهود والإسبان، وبالتالي يصبح عدد الأقسام التي خصصتها الإدارة للجزائريين ثلاثة عشرة قسما من مجموع ثمانية وسبعين قسما كانت تتوفر عليها مدارس المدينة، وبعبارة أخرى هيمن أبناء المعمرين على خمسة وستين قسما أي ما نسبته 83,33%، وهي نسبة مرتفعة جدا تكذب إدعاءات فرنسا من تمكين كل طفل جزائري من مقعد دراسي في المدرسة الفرنسية.

أما إذا عدنا مرة أخرى إلى التقرير الفرنسي لعام 1959 حول مدينة سيدي بلعباس، فنلاحظ أن عدد المدارس الابتدائية ارتفع من ثمانية مدارس في عام 1938 إلى تسعة وعشرين مدرسة في سنة 1959، ونقسمها إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

- مدارس مختلطة تضم أقسامها ذكورا وإناثا.
- مدارس للذكور فقط.
- مدارس للإناث فقط.

ورافق تزايد عدد المدارس ارتفاع في عدد الأقسام الذي وصل إلى 345 قسما، منها 190 قسما مخصصا للذكور و126 قسما للإناث وتسعة وعشرين قسما تحضيريا، كما بين التقرير أنه كان من المقرر أن تستلم الإدارة ثلاثة وثلاثين قسما بنيت في الأحياء التي يسكنها جزائريون، خاصة وأن معظمها لم يتوفر على أي مدرسة،كما تقرر بناء عشرين قسما بشكل مستعجل لمواجهة النقص الملحوظ بالأحياء السابقة الذكر(24). ويظهر أن هذه الإنجازات تندرج في إطار مشروع قسنطينة الذي جاء به ديغول لمواجهة تزايد ضغط الثورة الجزائرية، ومحاولة إبراز أن أسبابها لا تعدو ان تكون مطالبا اقتصادية واجتماعية. والإحصائيات التالية بين لنا الإمكانيات التي خصصتها فرنسا بالمدينة من أجل نشر تعليمها بين السكان(25):

عدد الأقسام في بعض مدارس المدينة:

- موليير (الشيخ العربي التبسي): 3 أقسام للإناث - 3 أقسام للذكور.
- ابن خلدون: 16 قسما للذكور.
- أفيسان (ابن سينا): 17 قسما للذكور.
- مارسو (الأمير عبد القادر): 11 قسما للإناث - 14 قسما للذكور.

مجموع عدد الأقسام في كل مدارس المدينة:

- التحضيري: 29 قسما.

-الإناث: 126 قسما.

- الذكور: 190 قسما.

- المجموع: 345 قسما.

أما فيما يخص التعليم الثانوي فلم يكن أحسن حالا من التعليم الابتدائي، فما يمكن ملاحظته أنه اقتصر على أبناء العائلات الجزائرية العريقة الذين التحقوا بالثانويات الفرنسية وذلك مباشرة بعد الاحتلال، في حين لم يلتحق أبناء باقي الجزائريين بهذه المرحلة من التعليم إلا في فترة متأخرة، وذلك رغم أن أول مؤسسة للتعليم الثانوي بنيت بمدينة الجزائر في عام 1835، وهي بناية يعود بناؤها إلى العهد العثماني، ثم نقلت هذه الثانوية إلى إحدى ثكنات الانكشارية سابقا، وهي الثكنة التي كانت تعرف بثكنة باب عزون، وفي عام 1868 نقلت إلى مكان أوسع وأطلق عليها اسم ثانوية بيجو Bugeaud [(26)].

وإذا كان التعليم الابتدائي قد عرف توسعا ملحوظا وتزايدا في عدد الجزائريين الملتحقين به، فإن التعليم الثانوي بقي تطوره بطيئا جدا، وخاصة خلال القرن التاسع عشر، ونلمس ذلك من خلال انخفاض أعداد الجزائريين الملتحقين به كما أسلفنا الذكر، وقد نوجز أسباب ذلك في تدهور المستوى المعيشي للجزائريين وعدم تمكنهم من تلبية المصاريف المتزايدة لأبنائهم المتمدرسين فيفضلون مغادرة المدرسة في المراحل الأولى من التعليم، كما أن الإدارة الاستعمارية وضعت عراقيلا أمام الجزائريين لمنعهم من الوصول إلى هذه المرحلة من التعليم الذي قد يفتح لهم آفاقا لمواصلة تعليمهم العالي أو تولي وظائف هامة، ومن هذه العراقيل مثلا تخفيض نسبة الناجحين الجزائريين في نهاية المرحلة الابتدائية.

تؤكد الاحصائيات الواردة في المصادر الرسمية هذه الحقيقة، فمثلا لم تستقبل مدارس التعليم العربي الفرنسي franco-Musulman في مدينتي الجزائر وقسنطينة إلا 271 تلميذا جزائريا، وعوض أن يرتفع العدد في السنوات اللاحقة فإنه واصل انخفاضه فأصبح واحدا وثمانين تلميذا في عام 1889 ثم تسعة وستين تلميذا في 1893 ليستقر في حدود خمسة وثمانين تلميذا في عام 1900، وكان يجب انتظار بداية القرن العشرين ليرتفع العدد بعض الشيء، وهذا بعدما أصبح الجزائريون يشجعون أبناءهم على الالتحاق بالمدارس الفرنسية في كل

أطوارها، وهكذا ارتفع العدد إلى مائة وخمسة وعشرين تلميذا في عام 1905 ثم إلى مائة وثمانين تلميذا في عام 1910 ثم إلى 386 تلميذا مع في عام 1914[27]. إلا أن هذه الإحصائيات اقتصرت على الثانويات فقط دون المؤسسات التربوية التي لها علاقة مباشرة بهذه المرحلة من التعليم كالمدارس الابتدائية العليا Ecoles Primaires Supérieures، أما إذا عدنا إلى الدراسة التي أنجزتها أكاديمية الجزائر في عام 1957 فنلاحظ أن عدد التلاميذ المتمدرسين بمختلف مؤسسات التعليم الثانوي بلغ 11744 تلميذا في عام 1920موزعين كالآتي[28]:

- **التعليم الثانوي:**
- **الذكور: 6820 منهم 363 جزائريا.**
- **الإناث: 2657.**
- **المجموع: 9477.**
- **المدارس العليا الابتدائية:**
- **الذكور: 1007 منهم حوالي 100 جزائري.**
- **الإناث: 1260.**
- **المجموع: 2267 تلميذا.**

ويبين لنا نفس التقرير أن عدد التلاميذ تزايد بعد ذلك بوتيرة سريعة، خاصة خلال الثلاثينات من القرن العشرين، حتى أصبح عددهم 23174 تلميذا في عام 1937 موزعين كالتالي[29]:

- **التعليم الثانوي:**
- **الذكور 9914 منهم 943 جزائريا.**
- **الإناث 4392 منهن 104 جزائرية.**
- **المجموع 14306 تلميذا.**
- **المدارس العليا الابتدائية:**
- **الذكور 5436 منهم 848 جزائريا.**
- **الإناث 3428 منهن 37 جزائرية.**
- **المجموع 8864 تلميذا.**

نستخلص من الإحصائيات السالفة الذكر تزايدا في إقبال الجزائريين على التعليم الفرنسي وخاصة الثانوي منه الذي بقي لفترة طويلة حكرا على العائلات الراقية، إلا أن نسبتهم بقيت منخفضة مقارنة بالتعداد العام لتلاميذ هذا الطور، فلم تزد على 8,33%، باعتبار أن المجموع بلغ 23170 تلميذا في عام 1937، بناء على الإحصائيات السابقة، لم يشكل منهم الجزائريون إلا 1932 تلميذا، ويزداد هذا الوضع سوءا إذا استثنينا الذكور، فبقيت نسبة الفتيات ضئيلة جدا، ولسنا نعرف الأسباب الحقيقية لعزوفهن على الالتحاق بالتعليم، وقد يكون وراء ذلك أسباب اجتماعية واقتصادية.

يؤكد تقرير الأكاديمية أن عدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الثانوية ارتفع ما بين عامي 1945 و1955 من 1583 إلى 6021 تلميذا بالنسبة للذكور ومن 240 تلميذة إلى 1111 تلميذة بالنسبة للإناث، و بالتالي ارتفعت نسبتهم إلى 19% من المجموع العام، والجدول التالي يبين لنا تزايد عدد التلاميذ الجزائريين ما بين عامي 1875 و1955 [30]:

المراحل	السنوات	العدد	الزيادة	
			الكلية	السنوية
1875-1920	1875	226	237	5
(45 سنة)	1920	436		
1920-1945	1920	436	1460	58
(25 سنة)	1945	1823		
1945-1955	1945	1823	5309	530
(10سنوات)	1955	7132		

كما استحدثت فرنسا، إلى جانب التعليم الثانوي العادي، تعليما أطلقت عليه التعليم الفرنسي- الإسلامي وهو تعليم موروث عما كان يطلق عليه المدَرسة، وذلك بموجب مرسوم عام 1850 الذي نص على إنشاء ثلاث مدارس من هذا النوع في كل من المدية (نقلت في عام 1859 إلى مدينة الجزائر)، وثانية في تلمسان وثالثة في قسنطينة. وفي عام 1944 غير اسمها ليصبح المؤسسات الثانوية الإسلامية Etablissements Secondaires Musulmans، ثم أصبح يطلق عليها ثانويات التعليم الفرنسي-الإسلامي بموجب قرار 10 جويلية 1951، أما هدف فرنسا من إنشاء هذا النوع من المدارس فكان المزاوجة بين التعليم العربي الإسلامي

والتعليم الفرنسي، وكانت الغاية من هذه الثانويات تكوين موظفي الشؤون الدينية والقضائية والتعليم الإسلامي. وفي عام 1953 تدعم هذا التعليم بثانوية للبنات لنفس الغرض. أما في ما يخص عدد التلاميذ الذين كانوا كلهم جزائريين، فنلاحظ من خلال الإحصائيات أنه كان في تزايد مستمر، ونستخلص ذلك من خلال الجدول التالي[31]:

السنوات	العدد	السنوات	العدد
1945	155	1953	604
1950	334	1954	683
1952	501	1955	776

أما فيما يتعلق بمدينة سيدي بلعباس، فلا بد من التأكيد على أن أول مؤسسة للتعليم الثانوي بنيت ما بين عامي 1880 و1887 إنها المدرسة العليا الابتدائية **Ecole Primaire Supérieure**، التي كانت في بداية أمرها مخصصة لتعليم الذكور، ثم تحولت إلى تعليم البنات ما بين 1909 و1913، بعد ذلك تم بناء ثانوية "لابيرين **Laperrine**" (ثانوية عزة عبد القادر حاليا) بالحي الأوربي....، في حين قام بعض من رجال الدين ببناء مؤسسة للتعليم الثانوي بالحي الأوربي كذلك أطلق عليها مدرسة سونيس **Sonis** ومدرسة فينيلون **Fénelon** للبنات، وكانت لها مهام تعليمية دينية محضة[32].

كما يجب الإشارة أن عدد التلاميذ الجزائريين الملتحقين بهذه المؤسسات على مستوى المدينة بقي ضئيلا كباقي أرجاء البلاد، فلم يزد على العشرة، ففي ثانوية لابيرين على سبيل المثال بلغ عدد التلاميذ 775 تلميذا خلال الموسم الدراسي 1945-1946، منهم عشرة جزائريين فقط موزعين كالآتي: خمسة من معسكر واثنان من نواحي تلمسان واثنان من مدينة سيدي بلعباس وواحد من غليزان، وحسب الدكتور أمير أن كل هؤلاء تمكنوا من الحصول على شهادات عليا[33].

وخلاصة القول، أن مجهودات فرنسا لنشر تعليمها في الجزائر كانت لها أهداف وغايات استعمارية، كما أنها لم تعممه على كل فئات المجتمع الجزائري وإنما حصرته في فئة دون أخرى، فكان لذلك آثار كارثية برزت جلية مباشرة بعد حصول الجزائر على استقلالها، حيث أضحى غالبية المجتمع يعاني الجهل والأمية، مما دفع بالقيادة السياسية للبلاد آنذاك إلى وضع سياسة

تهدف إلى تمكين كل أبناء الجزائريين من الالتحاق بالمدرسة في إطار ديمقراطية التعليم ومجانيته، مما مكن من الحد من تلك المخلفات الموروثة عن العهد الاستعماري.

الهوامش:

1- Bulletin de l'Académie d'Alger, Ancienne imprimerie V. Heintz, Alger, Novembre 1957, p. 96.
2- Ibid. p. 97.
3- Léon, Adoue. La ville de Sidi-Bel-Abbès, histoire- légende- anadocte, 1927, p. 27.
4- Idem.
5- أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر (ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 165.
6-Aïnad Tabet, Radouane. Histoire d'Algérie, Sidi- Bel-Abbes de la colonisation à la guerre de libération en Zone 5 – wilaya V (1830-1962). ENAG/ EDITIONS, Alger, 1999, p. 131.
7- Projets de colonisation pour les provinces d'Oran et de Constantine, présentés par MM les lieutenants-Généraux De La Morcière et Bedeau. Imprimerie Royale, Paris, 1847, p. 63.
8- هلال عمار، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 105-106.
9- غي برفيليي، الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية 1880-1962، ترجمة م. حاج مسعود و أ. بكلي . ع. بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 27.
10- Aïnad Tabet, Radouane. Op. Cit, p. 131.
11- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري (ترجمة عبد القادر بن حراث)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 212.
12- نفس المرجع والصفحة.
13- L'évolution de la commune de Sidi-Bel-Abbès (Bilan adressé par la S.A.U de la Mekerra). Revue municipale de Sidi-Bel-Abbès, N^0 15, Avril- Mai- Juin 1959, p. 39.
14- Ibid. p. 41.
15- غي برفيليي، المرجع السابق، ص 28.
16- L'évolution de la commune de Sidi-Bel-Abbès. Op. Cit, p. 39.
17- Bulletin de l'Académie d'Alger. Op. Cit, p. 98.
18- Aïnad Tabet, Radouane. Op. Cit, p. 133.
19- Bulletin de l'Académie d'Alger. Op. Cit, p. 99.
20- Léon, Adoue. Op. Cit, p. 143.
21- Aïnad Tabet, Radouane. Op. Cit, p. 130.
22- Léon, Adoue. Op. Cit, p. 212.
23- Aïnad Tabet, Radouane. Op. Cit, p. 133.
24- L'évolution de la commune de Sidi-Bel-Abbès. Op. Cit, pp. 44-45.
25- Idem.
26- Bulletin de l'Académie d'Alger. Op. Cit, p. 69.
27- غي برفيليي، المرجع السابق، ص ص 28-29.
28- Bulletin de l'Académie d'Alger. Op. Cit, p. 73.
29- Idem.
30- Ibid, p. 74.
31- Ibid, pp.78-80.
32- Aïnad Tabet, Radouane. Op. Cit, p. 130.
33- Ibid, pp. 135-136.